



الوقاية من الأزمات الغذائية العالمية

مجال التركيز المؤثر حتى منظمة الأغذية والزراعة



إن استدامة الجهود المبذولة لمحاربة الجوع تتطلب شبكات سلامة اجتماعية في المدى القصير لتقديم الإغاثة الفورية، وذلك جنباً إلى جنب مع استثمارات طويلة المدى لزيادة الإنتاج الزراعي القطري وتحسين إمكانيات الحصول على الدخل. وقد بات هذا النهج ذو المسار المزدوج الذي أطلقته المنظمة في 2003 متصهماً في إطار العمل الشامل (CFA) الذي أقره فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي التابع للأمم المتحدة كرد فعل على أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم سنة 2007-2008. ويوفر إطار العمل الشامل طريقاً لتخفيف أثر الضربة المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية ومعالجة التدابير اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المدى الطويل.

تقدم المنظمة خبرتها على مساري هذا النهج، مع التركيز بوجه خاص على الخطوات اللازمة للحيلولة دون تقلب الأسعار في الأسواق. وهذا يشمل العمل مع الحكومات لمساعدتها في زيادة إنتاجها الزراعي، وفي ذات الوقت تطوير أنظمة أسواق تقدم معلومات شفافة في الوقت الملائم كي تمكنها من العمل بصورة مبكرة لتهدئة الأسواق المتوترة.

التعاون بين بلدان الجنوب: البلدان النامية تساند بعضها بعضاً

أدخلت المنظمة برنامج التعاون بين بلدان الجنوب في تسعينيات القرن 20 من أجل التأسيس لنوع من المساعدة الفنية بين البلدان النامية، وتيسير اقتسام المعرفة والخبرات فيما بينها، كي تساعد بعضها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية. كما يمكن البرنامج الاقتصادات الناشئة التي كانت تقليدياً متلقية للمعونات من أن تعطي شيئاً في المقابل، وذلك من خلال أخذ معرفتها ومهاراتها إلى بلدان أخرى تواجه مشاكل مماثلة.

ويتضافر هذا الجهد على نحو جيد مع جهود المنظمة الرامية لمساعدة البلدان في تطوير برامج قطرية للأمن الغذائي يحدد كل بلد في إطارها احتياجاته وأهدافه الخاصة، التي يمكن تقديمها لشركاء الموارد من أجل دعمها. فقد شاركت المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2011 في التوقيع على اتفاقية بين جمهورية الصين الشعبية وبين كل من جمهورية ليبيريا وجمهورية السنغال. تعهدت الصين بموجبهما بتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة لتنفيذ برنامجيهما القطريين للأمن الغذائي. كما جرى التوقيع حتى الآن على 51 اتفاقية للتعاون بين بلدان الجنوب، وتم نشر ما يزيد على 1600 من خبراء وفنيي البلدان النامية للمساعدة في تنفيذ مبادرات الأمن الغذائي في بلدان أخرى.

معلومات المنظمة بشأن الأسواق حذرت مسبقاً من الأزمة الغذائية

قامت المنظمة، التي كانت من أوائل المنظمات التي ادركت وجود أزمة غذائية كالمرة في 2007، بإطلاق مبادرة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية قبل أن تستجيب المنظمات الأخرى للوضع بعدة أشهر. كما تولت المنظمة قيادة فريق مشتركة بين الوكالات تم إرسالها إلى 58 بلداً من أجل تحديد الأعمال الفورية اللازمة وتحفيز الاستجابة الحكومية المساندة الدولية، ما أدى إلى زيادة توعية الجمهور بشأن الأزمة وتحديد الموارد التي ساعدت بعضاً من البلدان الأشد فقراً على تجنب كارثة أسوأ. وعلى أثر هذه الأزمة التي امتدت 2007-2008 وشهدت ارتفاعاً للأسعار وصل 50 في المائة، دعا تقرير البنك الدولي «التمية في العالم» إلى وضع الزراعة في مركز الأهمية بالنسبة لأجندة التنمية، منبهاً إلى أن قدرة النمو في قطاع الزراعة على تخفيض نسبة الفقر في مناطق الريف تفوق قدرة النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى بنحو 2-4 مرات. مع لفت الإنتباه إلى أن العقود الماضية شهدت انخفاض نسبة المساعدات الإنمائية لقطاع الزراعة من 19 في المائة في 1980 إلى 3 في المائة في 2006. كما أنها لا تتجاوز في الوقت الحاضر 5 في المائة.

أمثلة على التأثير

برامج قطرية للأمن الغذائي وتدعيم التعاون بين بلدان الجنوب

تمد المنظمة يد العون لنحو 20 بلداً في تنفيذ برامج قطرية للأمن الغذائي، كما وصل 39 بلداً آخر مراحل مختلفة في صوغ برامجها القطرية. ويوجد كذلك أربعة برامج إقليمية للأمن الغذائي في مرحلة التشغيل ويجري إعداد 13 برنامجاً آخر. كذلك فالمنظمة ماضية في تشجيعها للتعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة مناسبة تحقق مردودية التكاليف لنقل المعرفة.

المكسيك

بالرغم من أن اقتصاد المكسيك يحتل المرتبة الثانية عشرة بين الاقتصادات الكبرى في العالم، وأنها تيعاً لذلك لا تحظى بالأولوية في مجال التعاون الإنمائي، فإن نسبة الفقراء فيها تتجاوز 40 في المائة من سكان البلاد، كما يعاني نحو 20 في المائة من الفقر المدقع حيث يعيشون على أقل من دولار في اليوم.

العملية: لقد تطور البرنامج القطري للأمن الغذائي في المكسيك بفضل مساندة المنظمة من مجرد مشروعات تجريبية صغيرة بدأت في 2002 حتى أصبح الاستراتيجية الرئيسية لوزارة الزراعة، ما أدى إلى زيادة إتاحة الأغذية والخدمات المساندة، والوصول إليها، في أشد المناطق تهميشاً في البلاد.

التأثير: ساعد البرنامج القطري المكسيكي للأمن الغذائي نحو 200000 شخص في الإفلات من براثن الجوع، كما حشد 650 مليون دولار للاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى إمكانية تحسين تغذية ومستوى حياة الكثيرين غيرهم. فقد عملت المنظمة يداً بيد مع البرنامج في إدخال موائد طهي متطورة وخزانات للمياه وحوايات للحبوب، إضافة إلى البيوت الزراعية الزجاجية. كما كان الكثير من الحلول التي نفذها المشروع من اقتراح المنتفعين أنفسهم.



©FAO/J. Koelen

بنغلادش

تمكنت بنغلادش من زيادة إنتاجها من الأرز ثلاث مرات منذ استقلالها في 1971، غير أنها هازالت تحتاج إلى استراتيجيات وتكنولوجيات جديدة لمواجهة تحديات إطعام شعبها المكتظ الذي يتزايد عدده بصورة سريعة في ظل تضاؤل موارد المياه والأراضي وضغوط تغير المناخ.

العملية: قامت المنظمة بإدخال مدارس لتدريب المزارعين على التكيف مع تغير المناخ، ومساعدة البلاد في صوغ خطة استثمارية قطرية من أجل تنسيق وحشد الموارد اللازمة لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي. كما تضمنت كذلك خطة لتنمية الدلتا الجنوبي. وكان للمنظمة دور رئيس في تعزيز قدرات وزارتي الأغذية وإدارة الكوارث، وذلك من خلال برنامجها القطري لتعزيز القدرات في مجال السياسات الغذائية.

التأثير: لقد مكّنت الخطة الاستثمارية القطرية التي باتت متضمنة في خطة بنغلادش الخمسية السادسة البلاد من حشد موارد إضافية من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

